

إدارة المخاطر بالبنوك التجارية في ظل المعاملات الدولية

(دراسة مقارنة: حالة الجزائر بنك البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية)

Risk management of commercial banks in international transactions (Algeria case study Al Baraka Bank and Bank of Agriculture and Rural Development)

د. معاش قويدر

جامعة الجلفة - الجزائر

Maachekouider2@gmail.com

د. سويسسي الربيع¹

جامعة الجلفة-الجزائر

Souissirabie2016@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/11

تاريخ القبول: 2023/06/04

تاريخ الاستلام: 2023/03/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية من خلال تمويلها لعمليات التجارة الدولية وإبراز كيفية تسييرها لهذه المخاطر من خلال ما يسمى بإدارة المخاطر وآليات التحوط عبر محورين إثنين، وقد قمنا من خلال المحور الثالث بالمقارنة بين عمليات التحوط وإدارة المخاطر في البنك التقليدي والبنك الإسلامي واللذين تمثلان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري باعتبارهما بنوك إسلامية ومعرفة كيفية قياس المخاطر في كلا البنكين حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- ✓ أن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفریق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛
- ✓ إذا كانت أية معاملة مالية تنطوي على مخاطرة، فإن السعي إلى التحوط ضد المخاطر أو إدارتها يعتبر مطلب ملحا وبالتالي فإن ادارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها؛
- ✓ البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر، وقد تم إيضاحها في المحور الثالث وهو أن بنك البركة كان أكثر مقدرة على ادارة المخاطر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر التمويل، التحوط، ادارة المخاطر، بنك اسلامي، بنك تقليدي، قياس المخاطر، معايير بازل.

Abstract:

The issue of banking risk management during the past twenty years is considered one of This study aims to identify the risks that commercial banks are exposed to through financing international trade operations and to highlight how they manage these risks through the so-called risk management and hedging mechanisms through two axes, and through the third axis we compared the hedging operations and risk management in the traditional bank And the Islamic Bank, which were represented by the Bank of Agriculture and Rural Development and the Algerian Al Baraka Bank as an Islamic bank and knowing how to measure risks in both bank.

KEY WORDS: Financing risks - Hedging - Risks Management - Islamic Bank- Traditional Bank - Risk Measurement - Bazzel Standards.

مقدمة:

تعتمد التجارة الدولية لحد كبير على تمويل البنوك لدفع عجلة التنمية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي وتطويره كما أن توسع العلاقات التجارية بين مختلف الدول أدى إلى تعقد العمليات التجارية وزيادة مخاطرها وهذا راجع لانعدام الثقة بين المتعاملين الإقتصاديين والبعد الجغرافي مما يتطلب ضرورة تدخل الهيئات المالية وخاصة البنوك من أجل ضمان السير الحسن والتقليل من المخاطر، وذلك بتوفيرها لتقنيات وتسهيلات تعمل على إتمام المعاملات والإجراءات دون أي نواقص، مستعملة وسائل تغطية تضمن حمايتهم من مخاطر محتملة الوقوع. لذا كان لزاما على البنوك بشقيها التقليدية منها والإسلامية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل من المخاطر من خلال ادارة هذه المخاطر داخل البنوك، وإن نجاح أي إدارة للمخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كلياً على مدى إلتزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة وعلى مدى إستعداده للتعامل مع المستجدات العالمية.

ويختلف مفهوم المخاطر في النظام المالي الإسلامي عنه في النظام المالي التقليدي. إذ ينظر للخطر في النظام المالي الإسلامي، من خلال بعدين "منع الغرر" (عدم اليقين) وحرية التعاقد، فالغرر في الشريعة الإسلامية هو عنصر فرصة إحتواء معلومات غير متماثلة، وعدم اليقين والمخاطر أو حتى المضاربة، وأية نتيجة وريخ غير مشروع، يتم إستبعاده وفقاً لتعاليم الإسلام، وهذه ليست القضية في النظام المصرفي التقليدي، ففي البنوك التقليدية يملك المودعين مطالبة ثابتة على موجودات للبنوك وفقاً لمعدل الفائدة المحددة سلفاً بالإضافة إلى العائد على رؤوس الأموال، وبالتالي تنفيذ إلتزامها للمودعين بغض النظر عن ربحيتها، وفي المقابل تقوم البنوك الإسلامية على مبدأ تقاسم المخاطر. والجزائر كغيرها تتطلع إلى تحديث وتقوية قطاعها المصرفي، وكونها دولة إسلامية سمحت بإنشاء بنوك إسلامية وهذا لتقدم صيغ التمويل الإسلامي المتعارف عنه في البنوك الإسلامية الأخرى لكن تحت نظام قانوني واحد مع البنوك التقليدية، وفي الوقت ذاته سعت إلى تقليل إحتتمالات تعرضها للهزات المصرفية والصدمات الخارجية.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، وذلك كون أن موضوع التحوط وإدارة المخاطر أصبح ذا أهمية بمكان من طرف المؤسسات والبنوك التجارية التقليدية والإسلامية بسبب ما تتعرض له من مخاطر لا بد من مواجهتها، ولعل ذلك يظهر جلياً من خلال المؤتمرات والندوات التي أصبحت تخصص له، بالإضافة إلى إسهامات الباحثين، لذلك نحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه أن ندرس كيف يتم تحديد المخاطر المالية وكيفية معالجتها من طرف ما يسمى بإدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، وذلك من خلال طرح الإشكال التالي: كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية في ظل المعاملات الدولية، وأي البنوك أكثر مقدرة في التحوط ضد المخاطر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يجب تناول بعض الإشكاليات الفرعية التي قد تساهم في توضيح جوانبها ومنها:

- كيف يمكن تحديد المخاطر المالية وإدارتها لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟

- أي البنوك (التقليدية، الإسلامية) أكثر فعالية في إدارة المخاطر التمويلية وأقدرها إحتياطاً؟

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة أساساً إلى:

- إبراز الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل التجارة الدولية ومن جهة أخرى إلى تحديد المخاطر التي تتعرض أثناء تمويلها للعمليات الدولية، ثم كيفية معالجتها من خلال ما يسمى بالتحوط وإدارة المخاطر.

- واقع إهتمام البنوك الجزائرية بإدارة المخاطر من خلال بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرضيات: لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تستخدم البنوك التقليدية وسائل حديثة لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر.
- البنوك الإسلامية أكثر قدرة على التحوط من البنوك التقليدية، وأفضلها مرونة في إدارتها.

المنهج المستخدم: من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمه، سنعتمد على:

المنهج الوصفي: لأنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة، فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على مخاطر التمويل والوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر وأدوات التحوط في البنوك الإسلامية والتقليدية.

المنهج المقارن: من خلال المقارنة بين البنكين وهما: بنك البركة الجزائري باعتباره بنك إسلامي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك باستخدام الأدوات والإجراءات المستعملة لجمع المعطيات من خلال:

✓ إجراء مقابلات مع المسؤولين من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجلفة وبنك البركة بالاغواط.

✓ التحليل الإحصائي وذلك بحساب مؤشرات الخطر لكل بنك خلال فترة زمنية.

وذلك بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: التحوط وإدارة المخاطر في الصناعة المالية التقليدية؛

المحور الثاني: تقنيات التحوط في الصناعة المالية الإسلامية؛

المحور الثالث: دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية والتقليدية.

المحور الأول: التحوط وإدارة المخاطر في الصناعة المالية التقليدية.

في الصناعة المالية التقليدية، تتم إدارة مخاطر السوق (مخاطر أسعار الأسهم والسلع وكذا مخاطر الصرف) باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات والتقنيات، أهمها عقود المشتقات المالية (العقود المستقبلية وعقود المبادلات والخيارات)، و التوريق والتحوط الطبيعي، وفيما يلي نتناول أهم الأدوات المستخدمة لذلك.

أولاً: التحوط ضد مخاطر أسعار السلع.

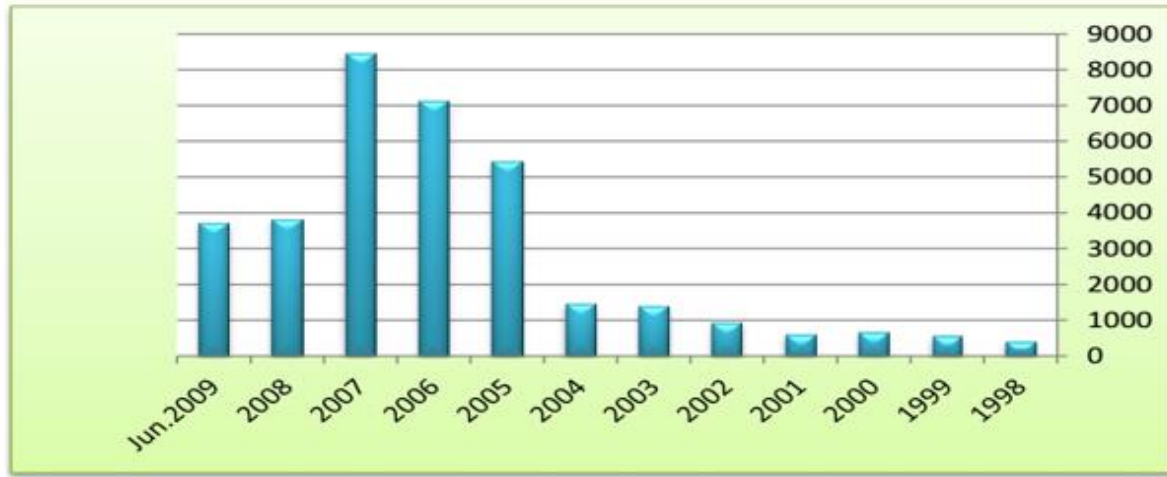
1- العقود المستقبلية على السلع: يعرف العقد المستقبلي بأنه التزام متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر أو يستلم منه و بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمان محددين وبسعر محدد¹، ويتم التعامل بهذه العقود في سلع حقيقية مثل: البن والسكر والقطن والنفط والمعادن الثمينة من الذهب والفضة أو مالية كالسندات والأسهم والودائع والعملات الأجنبية كما يمكن أن تشمل أيضاً على مؤشرات الأسواق المالية.²

وتستخدم المستقبلات لعدة أغراض من بينها التحوط واستكشاف الأسعار المستقبلية، بالإضافة إلى المضاربة. وهذه الأخيرة أصبحت تعتبر الاستخدام الأكبر للمستقبلات، أما التحوط في أسواق المستقبلات فيقصد به اتخاذ مركز في السوق المستقبلي معاكس للمركز المتخذ في السوق النقدي (الحاضر) للحد من مخاطر تغير الأسعار وحماية المركز النقدي من التقلبات السعرية غير المتوقعة.³

2- مبادلات السلع: هي عبارة عن عقد مبادلة ترتبط فيها التدفقات النقدية التي يتم مبادلتها بسعر السلعة محل التعاقد. ويستخدم هذا النوع من العقود في التحوط ضد مخاطر أسعار السلع، معظم استخدامات مبادلات السلع تتعلق بالنفط، فعلى سبيل المثال، مؤسسة تستخدم النفط بشكل كبير كمادة أولية للإنتاج (مثلاً) تلجأ إلى عقد مبادلة سلع لضمان الحد الأعلى لسعر النفط، وكنتيجة لذلك فإن المؤسسة تحصل على مدفوعات على أساس السعر السوقي (عادة مؤشر أسعار النفط). على الطرف الآخر، فإن منتجا للنفط يرغب في تثبيت دخله، لهذا يقبل بدفع سعر السوق لمؤسسة مالية بغرض الحصول على مدفوعات ثابتة من السلعة.

شكل(01) : تطور حجم مشتقات السلع (الذهب + السلع الأساسية الأخرى) (1998-2009)

(بالمليار دولار أمريكي)



المصدر: بنك التسويات الدولي (2010)

ثانيا: التحوط ضد مخاطر الصرف.

يعتبر خطر سعر الصرف من حيث الأهمية الأكبر بعد خطر سعر الفائدة، ومعظم الأدوات التحوطية المستخدمة للتعامل مع مخاطر الصرف يمكن استخدامها مع مخاطر الفائدة والعكس.

1- الخيارات على العملات (خيارات الصرف): تنقسم خيارات العملات (أو خيارات الصرف) إلى قسمين هما:

- عقود خيارات شراء على أسعار الصرف: تعطي هذه العقود الحق لحاملها في أن يشتري عدد من وحدات عملة ما، على أساس سعر التنفيذ المحدد في العقد، وبالتأكيد لن يعتمد مشتري العقد إلى تنفيذه إلا إذا كان سعر صرف العملة في السوق الحاضر يفوق سعر التنفيذ (سعر الصرف المتفق عليه في العقد)، أما إذا حدث العكس يلجأ إلى شراء العملة المطلوبة من السوق الحاضر بالسعر الأقل بمعنى لا يمكن أن يكون للعقد قيم سالبة. ويمكن حساب قيمة العقد إذا تم تنفيذه بالعلاقة الآتية:

(P0): سعر الصرف في السوق الحاضر بالعملة المحلية لوحد واحد من العملة الأجنبية؛

(P1): سعر الصرف في تاريخ التنفيذ بالعملة المحلية لوحد واحد من العملة الأجنبية؛

(G): القيمة الذاتية لعقد خيار شراء على أسعار الصرف؛

$$G = P - P1$$

على سبيل المثال، لو تغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار، حيث يتجه نحو الارتفاع من 80 دينار لكل واحد دولار إلى 90 دينار لكل دولار، وهو ما يعني زيادة التكاليف بالنسبة للمؤسسة (مثلا شراء أصل قيمته الآن 100 ألف دولار، يتطلب منها دفع 8 مليون دينار لكن بعد التغير في سعر الصرف، ستكون مطالبة بدفع 9 مليون دينار للحصول على نفس الأصل، أي خسارة مقدارها 1 مليون دينار) أحسن طريقة هنا للتحوط ضد مخاطر العملات الأجنبية هي شراء خيار شراء دولار، يتحدد من خلاله سعر صرف الدينار مقابل الدولار ولنفتراض أنه هو نفس سعر الصرف لحظة التعاقد، أي 80 دينار / دولار، المدة أربع أشهر، مع دفع تعويض للبائع إن هذا يعني أن بإمكان المؤسسة الحصول على الدولارات بسعر الصرف المحدد في العقد، بصرف النظر عن سعر السوق، فلو قررت شراء الأصل، فستدفع نفس

المقدار من الدنانير، وبهذا فقد استطاعت المؤسسة أن تحيد مخاطر الصرف. لاحظ أنه في حالة أن أسعار الصرف انخفضت، فأصبحت 70 دينار/دولار، ففي هذه الحالة ما على المؤسسة إلا التنازل عن حقها في الشراء، وتفضل الشراء بسعر السوق الذي يعتبر أحسن بالنسبة لها، وبذلك تكون مستفيدة في كلتا الحالتين.⁴

- عقود خيارات بيع على أسعار الصرف:

هذه العقود تعطي الحق المشتري العقد في أن يبيع عدد من وحدات عملة أجنبية إلى المخر، بسعر التنفيذ المحدد في العقد، وبالطبع لن يقوم مشتري العقد بذلك إلا إذا كان سعر صرف العملة الأجنبية في السوق الحاضر أقل من سعر التنفيذ، أما إذا كان السعرين متساويين أو كان سعر التنفيذ أقل من سعر الصرف في السوق الحاضر، فلن يسعى مشتري العقد إلى تنفيذه، وبذلك تكون قيمة العقد مساوية للصفر. - يمكن تقدير قيمة العقد في تاريخ التنفيذ كالتالي: القيمة الذاتية لعقد خيار بيع على أسعار الصرف تساوي (سعر الصرف في تاريخ التنفيذ بالعملة المحلية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية - سعر الصرف في السوق الحاضر بالعملة المحلية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية). بحيث: إذا كان الفرق سالب فإنه يتم اعتبار القيمة الذاتية معدومة.

2- مستقبلات ومبادلات العملات:

بالإضافة إلى خيارات العملات والتي تستخدم على نطاق واسع للتحوط ضد مخاطر العملات نجد أنواعا أخرى من المشتقات المالية التي يمكنها تحقيق نفس الغرض، أي التحوط من أبرزها عقود مستقبلات الصرف وكذا مبادلات العملات.

- مستقبلات أسعار الصرف: كانت بداية التعامل بالعقود المستقبلية المالية في عام 1972، وذلك مع العقود المستقبلية لأسعار الصرف في 16 مايو من نفس السنة، ويعتبر الهدف الأساسي من التعامل في عقود آجلة للعملة هو الحماية من خطر تقلب أسعار صرف العملة، وليس تعظيم الربح بالمضاربة فيها. يتم تحديد سعر العقد المستقبلي كالتالي:

$$F = \left[\frac{(1 + r_i)}{(1 + r_e)} \right] \times C$$

حيث:

(Ti): سعر الفائدة الخالي من المخاطر في السوق المحلي

(re): سعر الفائدة الخالي من المخاطر في السوق الأجنبي

(C): سعر صرف العملة الأجنبية في السوق الحاضر المحلي.

- مبادلات العملات:

يمكن من خلال عقود المقايضة التحوط ضد مخاطر تغير أسعار الصرف، حيث يمكن لشركة أمريكية باعت بضائع بالآجل إلى عميل ياباني لمدة خمس سنوات أن تتبادل التدفقات النقدية بالين مع شركة يابانية باعت بالآجل إلى عميل أمريكي فتأخذ الشركة الأمريكية مدفوعات الدولار وتتنازل من مدفوعات الين، فتحمي كلا الشركتين نفسها من خطر تغير سعر الصرف دون الحاجة إلى قصر نشاطها في بلدها فقط.

ثالثا: التحوط ضد مخاطر السيولة:

من أسهل السبل التي تستخدمها الكثير من المؤسسات (سواء كانت مؤسسات مالية أو مؤسسات أعمال) هو الاحتفاظ بالنقدية لتمكين من توفير السيولة عند الطلب، لكن في الحقيقة فإن هذه الطريقة تعتبر مكلفة ، وبالتالي فهي غير جذابة لتلبية الحاجة إلى السيولة، ولهذا وجدت أساليب بديلة أهمها إدارة الأصول والخصوم والتوريق وغيرهما .

1- إدارة الأصول والخصوم:

يمكن تعريف إدارة الأصول والخصوم على أنها: "فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول محفظة أصول المنشأة، وأفضل مزيج من الخصوم محفظة الخصوم".⁵

أما بالنسبة لإدارة الخصوم، فإن البنك يفاضل بين شروط اقتراضه. ويتحكم في هذا مدى الثقة في البنك، التي تحدد قدرته على الاقتراض واستمرار المحافظة على هذه الثقة، حيث أغلب اقتراضه غير مؤمن عليه ولا ضمان له. وأي شك في قدرة البنك يعرضه لمصاعب كبيرة سواء في القدرة على الاقتراض أو في فائدته. كما تعتبر آجال القروض أيضا ذات أهمية كبيرة في جانب الخصوم. فإذا توقع ارتفاع سعر الفائدة كان من الأحسن اللجوء إلى الأجل الطويل في الاقتراض، والعكس صحيح إذا توقع انخفاضه. ولما كانت هذه مجرد توقعات، فإن تحركات أسعار الفائدة تنعكس بشدة على تماسك البنك. ونشير أخيرا إلى أن إدارة الخصوم تعتبر أكثر مخاطرة من إدارة الأصول، لأن الفشل في إدارة الأصول قد يكبد المؤسسة خسائر، في حين يعني الإخفاق في إدارة الخصوم الإفلاس.

2- التوريق أو التسديد: هو أداة مالية مستحدثة⁶، وهو اصطلاح يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين⁷. والتوريق بهذا المعنى يختلف عن التوريق بالمعنى الواسع للكلمة، وهي التي تعني تدير موارد مالية عن طريق طرح أسهم أو سندات مباشرة.

رابعا: نظام كاملز (CAMELS) ومتطلبات لجنة بازل ودورها في إدارة المخاطر

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك التجارية، ويمكن استخدامها كذلك في تقييم المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ويتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى تطبقها البنوك المركزية تحت ما يطلق عليها بنظام (CAMELS)⁸ حيث يعطي هذا النظام التقييم كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية محيطة بظروف البنك المالية والتشغيلية. هذه العناصر تشكل مقومات هذا النظام وهي:⁹

✓ كفاية رأس المال؛

✓ جودة الأصول، الإدارة؛

✓ الأرباح (العوائد)؛

✓ السيولة، الحساسية لمخاطر السوق.

إن الغرض من استخدام نظام التقييم (CAMELS) هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر. لقد أثبت نظام (CAMELS) بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد وأيضا أثبت هذا النظام فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص. وطبقا لهذا النظام فإن الوكالات الرقابية تلتزم في التأكيد على أن جميع المؤسسات المالية جرى تقييمها بشكل

شامل وعلى أساس موحد. يتطلب استخدام نظام (CAMELS) لتقييم البنوك (تقليدية كانت أم إسلامية إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية السابقة الذكر، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من 1 إلى 5 حيث يكون التصنيف (1) الأفضل والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها ، والجدول التالي يوضح تصنيفات البنوك لكل عنصر من عناصر مقومات .

جدول (01): تصنيفات البنوك لكل عنصر من عناصر مقومات نظام (CAMELS) ودلالاتها التصنيف.

التصنيف	دلالتة
5-4	مشاكل جدية وهامة في البنك، مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها.
3	مصرف يواجه بعض الصعوبات التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة، والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة.
2-1	بنك سليم بصورة أساسية في معظم النواحي، ويعتبر ذا إدارة راسخة، وقدرته على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

المصدر¹⁰: عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، E-Kutub Ltd، الجزائر، 2012، ص:42.

المحور الثاني: تقنيات التحوط في الصناعة المالية الإسلامية.

حققت الخدمات المالية الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً ونمواً متميزاً، وسجلت حضوراً قوياً في أوساط القطاع المصرفي والمالي، لكن على الرغم من نمو الصناعة المصرفية الإسلامية فإنها - شأنها في ذلك شأن الصناعة المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي - تعاني العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية وكيفية إدارتها، وبالتالي فهي مدعوة للاهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر والعمل على تطويرها.

أولاً: البديل الشرعي للمشتقات المالية التقليدية.

ظهرت المشتقات المالية منذ السبعينات من القرن العشرين، وأسهم التقدم التكنولوجي والتغيرات التي صاحبت المؤشرات المالية الرئيسية مثل معدلات الفائدة، أسعار الصرف، مؤشرات البورصة وغيرها، ساهمت في ظهور هذه المبتكرات المالية هذا فضلا عن المخاطر المالية التي لحقت بالمؤسسات المالية والشركات الصناعي.¹¹

إن الغرض الأساسي من إنشاء المشتقات المالية هو التغطية ضد المخاطر، لكنها في الحقيقة أدت إلى تصاعد المخاطر وزيادة موجة الاضطرابات المالية، الأمر الذي جعل العديد من الفقهاء يرفضونها لأنها تؤدي إلى عدم الاستقرار، بالإضافة إلى ما تحمله هذه المشتقات من أمور ترفضها الشريعة الإسلامية كالغرر والربا وغيرها من الأمور التي سيتم التعرض لها فيما يلي:

1- الحكم الشرعي للمشتقات التقليدية:

فيما يلي سنتناول المشتقات المالية التقليدية وحكمها الفقهي والتكييف الشرعي الإسلامي لها في إطار الهندسية المالية الإسلامية :

- عقود الخيارات: "هي عقود تعطي مالِكها الحق و ليس الالتزام بالبيع أو الشراء و هي محددة بتاريخ مسبق و من أهم أنواع الخيارات: خيار الطلب أو الشراء، خيار العرض أو البيع". و تعتبر عقود الخيار محرمة شرعا لما يلي:
- حق الاختيار مالا و لاحقا متعلقا بمال فلا يجوز بيعه.

- ما يتضمنه بيع عقد الاختيار من أكل المال بالباطل، فيما إذا لم يتهياً لمشتريه استعماله بسبب عدم تغير الأسعار في صالحه.
- التعامل في عقود الاختيار قائم على الغرر.
- التعامل في عقود الاختيار قائم على القمار و الميسر بالنسبة لمشتري عقد الاختيار و بائعه على السواء، في الحالات التي تنتهي بالتسوية النقدية بين الطرفين.
- عقد الاختيار يدخل في بيع الإنسان ما لا يملك إذا كان محرر الاختيار.
- من خلال الاستقراء و التأمل يمكن أن يندرج عقد الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت الحاضر (بعد إضافة الضوابط الشرعية و تغيير العقود المنظمة لهذه العقود) تحت عدد من العقود و التكييفات الفقهية التالية:
 - عقد الخيار هو حق معنوي.
 - عقد الخيار هو بيع عربون.
 - محل عقد الخيار هو ضمان أو كفالة.
- وسوف نكتفي بالتناول التكييف الأبعد عن الخلاف الفقهي وهو: عقد الشراء هو بيع عربون، وعقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة.
- **العقود الآجلة:** هي "عبارة عن اتفاقية بين شخصين لتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلاً و بسعر محدد يسمى سعر التنفيذ" وتعتبر المعاملات الآجلة محرمة شرعاً و ذلك لما يلي:
 - لما فيها من اشتراط تأجيل تسليم البيع المعين و ونعني الأسهم و هو محرم شرعاً؛
 - ما فيها من تأجيل الثمن و المثلن وهو بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه؛
 - إن غالب التعاملات في المعاملات الآجلة يجري على المكشوف و هو يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده. من أوجه التكييف الشرعي للعقود الآجلة هي عقود السلم، فإذا ما كانت السلعة طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة فإن العقود الآجلة و المستقبلية في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعاً.
- **العقود المستقبلية: العقود المستقبلية:**
 - "هي عقود يتم فيها الاتفاق على الشيء المبيع وسعره و كميته عند إبرام العقد، على أن يتم التسليم و دفع الثمن في المستقبل، فالعقد المستقبلي عقد على شيء معين أو موصوف في الذمة مؤجل بثمن مؤجل". وتنقسم العقود المستقبلية إلى العقود المستقبلية على السلع و على الأوراق المالية و على المؤشرات و فيما يلي الحكم الفقهي لكل منه:
 - **العقود المستقبلية للسلع:**
 - لا يجوز إبرامها و ذلك لما يأتي:
 - ✓ ما في هذه العقود من تأجيل الثمن والمثلن وهذا لا يجوز.
 - ✓ ما في العقود من الربا المجمع على تحريمه و هو ربا النسئة وذلك في حالة العقود المستقبلية على الذهب والفضة
 - **العقود المستقبلية على الأوراق المالية:**
 - وفيها العقود المستقبلية على الأسهم و العقود المستقبلية على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت و كلاهما محرم للأدلة التالية:
 - ✓ **العقود المستقبلية على الأسهم:**
 - لا يجوز إبرام العقود المستقبلية على الأسهم وذلك للأدلة التالية:

- ما في العقود المستقبلية من تأجيل تسليم الأسهم وفي ذلك تأجيل المبيع المعين وهو غير جائز شرعا.
- في العقود المستقبلية يتم تأجيل الثمن والمثمن وهو لا يجوز لأنه من بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه.
- لا يملك البائع في الغالب الأسهم التي أبرم عليها عقدا مستقبليا فيكون بائعا لما هو مملوكا لغيره.

✓ العقود المستقبلية على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت:

وتعرف أيضا بالعقود المستقبلية على أسعار الفائدة و حكمها الفقهي هو التحريم و ذلك لما يلي:

- ما في ذلك من بيع الدين لغير من هو عليه بثمان مؤجل، و هو غير جائز لما فيه من بيع الدين بالدين المنهي عليه.
- الدين الذي تمثله هذه الأوراق من النقود وإذا بيعت بنقود كما هو الحال في العقود المستقبلية كان ذلك صرفا لم توفر فيه شروطه فكان حراما .

✓ العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم: و حكمه التحريم و ذلك لما يأتي:

- ما في هذه العقود من وقوع العقد، ما ليس بمال ولا يؤول إلى المال و ذلك لا يجوز لأن مؤشرات الأسهم أرقام مجردة يقع العقد عليها، وليس على الأسهم المتمثلة في تلك المؤشرات
- ما في هذه العقود من الرهان المحرم بإجماع المسلمين، لأن حقيقتها هي المراهنة من حيث بلوغها رقما معينا أو عدمه، على أن يدفع من يخسر الرهان إلى الطرف الآخر الفرق بين الرقم المعين لم ارهن عليه المسمى بسعر التنفيذ و بين الرقم الذي يصل إليه المؤشر فعلا في الأجل المضروب.

✓ العقود المستقبلية على العملات: هي محرمة شرعا لما يأتي: ¹²

ثانيا: البديل الاسلامي للأدوات المالية التقليدية وإدارة المخاطر.

لقد دأب القائمون على الصناعة المالية الإسلامية على استخدام بعض الأدوات التقليدية التي لا تتناقض والمبادئ الإسلامية، كما تم ابتكار وتطوير أدوات أخرى عديدة نذكر منها:

1- الضمانات.

-**الضمانات الشخصية:** يعتبر الضمان الشخصي من أهم أنواع وصور التحوط ضد مخاطر الائتمان، بل ويعتبر الأصل وما عداه ملحق به، أو زيادة عليه، ذلك أن الائتمان التزام أو حق في الذمة، والذمم تتفاوت في درجة الثقة بها، وأدائها لالتزامها، الأمر الذي يلزم عند اتخاذ قرار منح الائتمان فحص الذمة المالية للمدين بدقة، للتأكد من ثقته، لأن الضمان الحقيقي للمؤسسة المالية هو درجة الثقة في العميل. وفي حالة دخول المؤسسة المالية الإسلامية في عقود مشاركات (مثلا شركات استثمارية أو تجارية) أو مضاربات أو مراجحات أو بيوع آجلة أو حتى منح قروض حسنة، فإن الضمان الشخصي يتمثل في ضرورة الحصول على معلومات عن العملاء من حيث الخبرة والمؤهل، والمسلك المالي والعائلي والمركز المالي والدخل وطبيعة العمل للتأكد من كفاءتهم وذمهم المالية، وبأنهم جديرون بالمعاملة ، كما أن للمؤسسة المالية أن تشترط في العقد بعض الشروط التي تكفل المحافظة على المال، وتؤدي إلى زيادة العائد، لأنها شروط لا تخل بالعقد، بل من مقتضاه. ¹³

- **الضمانات العينية:** من التقنيات التي يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية استخدامها للحد من مخاطر الائتمان في المراجعة على سبيل المثال رهن الأصل موضوع البيع أو أي أصل عيني آخر، وهذا ما يعرف بمراجعة بضمان عيني. ولا يقدم الضمان العيني تلقائية في عقد المراجعة، بل يشترط في عقد المراجعة صراحة أو في اتفاقية ضمان مستقلة عند توقيع عقد المراجعة أو قبله. ويمكن أن تستخدم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تقنيات أخرى، ومن أمثلة ذلك ضمان ودائع أو ضمان مالي من طرف ثالث. ¹⁴

2- الرهن والكفالة

- الرهونات:

الرهن (شرعا) هو حبس الشيء بحق ليستوفي منه عند تعذر الوفاء، وأما وضع عندك ليؤوب مآب ما أخذ منك،¹⁵ أو هو عقد به يلتزم شخص، ضمانا لدين عليه أو على غيره، وأن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان، شيئا يرتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين، وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون. ويمكن للمؤسسات المالية الإسلامية تطبيق الرهن على كل العقود التي تنتهي إلى مديونات (كالمرابحة والسلم والاستصناع وغيرها)، في حين أنه لا يجوز لها عند دخولها في عقود المشاركات والمضاربات طلب رهن من الشريك أو من المضارب لضمان رد المال، أو ضمان ربحه، لأن يد كل من الشريك والمضارب على المال هي يد أمانة لا يد ضمان.

- الكفالات:

الكفالة في اللغة: هي بمعنى الالتزام، تقول: تكلفت بالمال التزمت به وألزمت نفسي به. أو هي بمعنى الضم، ومنه قوله تعالى: "وكفلها زكريا"¹⁶، أي ضمها إلى نفسه، وقوله عليه الصلاة والسلام: "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة" أي ضام اليتيم إلى نفسه. أما اصطلاحا فهي التزام حق ثابت في ذمة الغير أو إحضار من عليه الدين أو عين مضمونة. وقد يطلق على العقد الذي يحصل به ذلك. أو هي: ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة. وتستطيع المؤسسة المالية الإسلامية طلب كفيل على كل العقود التي تنتهي إلى مديونات، لكن لا يجوز طلب الكفيل في عقدي المشاركة والمضاربة لضمان رد المال أو ضمان ربحه، لأن يد الشريك والمضارب يد أمانة لا يد ضمان. وكما هو الحال بالنسبة للرهونات، يمكن للمؤسسة المالية طلب كفالة على حق الم يحدث كضمان ضد مخاطر سوء الإدارة أو التقصير أو الإهمال أو مخالفة الشروط... وخلاصة القول أنه يمكن طلب كفيل ملئ في عقود المشاركات والمضاربات من أجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية، على أن لا يتم التوسع في ذلك بشكل كبير.

3- العربون وهامش الجدية:

يعتبر العربون وهامش الجدية تقنيتان قصيرتا الأجل تتشابهان إلى حد كبير في أسلوب عملهما، وتستخدم كلاهما للتحوط ضد المخاطر الائتمانية بالمؤسسات المالية الإسلامية، حتى أن البعض يعتبرهما أمرا واحدا، ولكنهما في الحقيقة مختلفان.

- العربون (قصير الأجل):

يعتبر البيع مع العربون أو بيع العربون من التقنيات الممكنة للتحوط ضد مخاطر الأسعار من وجهة نظر المشتري، وضد مخاطر الائتمان (النكول) من وجهة نظر البائع. فالبائع مع العربون، لا يخلو عن خيار للمشتري يعطيه حق الفسخ، ولكنه يخسر المبلغ المعجل (غالبا) باسم العربون، للتعويض عن البائع الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري مع حق العربون، ومن شرط العربون تحديد المدة واحتفاظ البائع بمحل العقد الذي فيه عربون فليس له التصرف فيه، كما أن حق العربون ليس قابلا للتداول.¹⁷ أما العربون في السلم في حالة أنه إذا أراد المشتري أن يلغي العقد وقبل البائع طلبه سيلغى العقد، ويعرّم المشتري مبلغاً من المال كعربون، لأنه سبق له أن دفع السعر، وسيصدر كغرامة جزء من النقود في مقابل الحق في إلغاء العقد، أما إذا أراد البائع أن يلغي العقد فإن إمكانية الربا تظهر، لأنه سبق له أن تسلم الثمن فتعتبر الزيادة هي من قبيل الربا فلا يجوز، وفي هذه الحالة فإن العربون في السلم مسموح به جائز إذا ما اشترطه المشتري، أما إذا اشترطه البائع فيكون غير مشروع.¹⁸

- هامش الجدية:

يدفع هامش الجدية (ضمان الجدية) عادة في المراجعة للأمر بالشراء (مع الوعد الملزم) وهو مبلغ من المال يدفعه العميل للمؤسسة المالية الإسلامية على أنه إن عدل (أي الواعد بالشراء) عن شراء السلعة في حالة الإلزام جبر الضرر الفعلي الذي يلحق المأمور من هذا المبلغ. وإذا لم يف هامش الجدية بجبر الضرر الذي أصاب المؤسسة المالية فله أن يعود على الواعد بما تبقى من خسارة. ويتحدد هذا الضرر بالفرق بين تكلفة السلعة وثمان بيعها لغير الواعد بالشراء. فلا يشمل التعويض الفرصة البديلة أو الضائعة، كما لا يحق للمؤسسة المالية حجز كامل مبلغ الجدية دون مقابلة للضرر الفعلي. وهذا المبلغ المقدم لضمان الجدية إما أن يكون أمانة للحفاظ لدى المؤسسة فلا يجوز لها التصرف فيه، أو أن يأذن العميل للمؤسسة المالية باستثماره على أساس المضاربة الشرعية.

4- الخيارات الشرعية:

الخيار هو حق العاقد في فسخ العقد أو إمضائه، وهو أنواع: خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب، وفيما يلي بعض استخدامات الخيارات للتحوط ضد مخاطر الائتمان.

- الخيارات الشرعية لإدارة مخاطر النكول:

لعل من أهم الطرق الممكنة شرعا للتحوط ضد مخاطر النكول هو استخدام الخيار (الشرعي). جاء في كتاب «الحيل» للإمام محمد بن الحسن قوله: «قلت: رأيت رجلا أمر رجلا أن يشتري دارا بألف درهم، وأخبره أنه إن فعل اشتراها الأمر بألف درهم ومائة درهم، فأراد المأمور شراء الدار، ثم خاف إن اشتراها أن يبدو الأمر فلا يأخذها، فتبقى في يد المأمور، كيف الحيلة في ذلك؟ قال: يشتري المأمور الدار على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ويقبضها، ويجيء الأمر ويبدأ فيقول: قد أخذت منك هذه الدار بألف ومائة درهم، فيقول المأمور: هي لك بذلك، فيكون ذلك الأمر لازما، ويكون استيجابا من المأمور للمشتري، أي: ولا يقل المأمور مبتدئا: (بعتك إياها بألف ومائة، لأن خياره يسقط بذلك فيفقد حقه في إعادة البيت إلى بائعه، وإن لم يرغب الأمر في شرائها تمكن المأمور من ردها بشرط الخيار، فيدفع عنه الضرر بذلك).

- خيار الشرط:

يسمى خيار الشرط في القوانين: الشرط الفاسخ، وذلك بأن يدخل الشخص في العقد اللازم كالبيع أو الإجارة أو الاستصناع، ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهذا يحقق مطلب التروي والتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الريح منها. ففي حالة عدم تطابق السعر المتفق عليه في العقد وسعر السوق للسلع وقت التسليم، فقد يكون السعر حينئذ أعلى من السعر المتفق عليه، وقد يكون أقل فإذا كان السعر أعلى وقت التسليم يكون البائع قد حمى نفسه من الخسارة التي تلحقه في حالة انخفاض السعر لكنه حرم نفسه من الأرباح الإضافية التي قد يجنيها في حالة ارتفاع سعر السوق وقت التسليم عن السعر المتفق عليه، وكذلك المشتري الذي حمى نفسه في عقد البيوع الآجلة من ارتفاع أسعار السلع المطلوبة يكون قد فوت على نفسه أيضا منافع انخفاض السعر عن السعر المتفق عليه.¹⁹

5- الصكوك لإدارة مخاطر:

الصكوك كما سبق الإشارة إليه من الأدوات المالية الإسلامية، ورغم أنها تنطوي على مخاطر محددة، فإنه من الممكن استخدامها في حال الإدارة الجيدة لعمليات التصكيك - لإدارة مخاطر الائتمان ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- ✓ تخفيض مستوى التركيز الائتماني من خلال تجميع حجم كبير من الموارد المالية لإعادة استثمارها في عمليات جديدة وتنوع عملياتها.
- ✓ وجود جهات تعزز الضمان للائتمان للأوراق المالية المصدرة .

- ✓ تساعد عمليات التصكيك في تشجيع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تمويل مختلف القطاعات مثل الصناعة والزراعة والإنشاءات والنقل والاتصالات والتجارة والائتمان وغيرها .
- ✓ التنوع حسب العملاء والأدوات والقطاعات والأسواق.
- ✓ تنوع في أدوات الاستثمار. حيث يوفر التصكيك تنوع في الأدوات الاستثمارية المتاحة من حيث العائد والمخاطر والضمان. وتجنب التركيز على عدد محدود من الأدوات وبالتالي تقليل مخاطر التركيز الائتماني.
- ✓ وجود مؤسسات التصنيف الائتماني وبنوك الاستثمار يعطي دقة أكبر لتصنيف الأوراق المالية نظرا لما تتمتع به من دقة في البيانات والتقارير الصادرة حولها.

المحور الثالث: دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية والتقليدية.

أولا: قياس المخاطر في بنك البركة الجزائري AL BARAKA BANK

1- تقديم بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف براس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين). في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و إستثمارات، و ذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية..

- أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

1991: إنشاء بنك البركة الجزائري.

1994: إستقرار و توازن المالي للبنك.

1999: مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة و الأمان).

2000: تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة.

2002: إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين و الأفراد.

2003: إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج.

2006: رفع رأس مال البنك الى 2.500.000.000 دج.

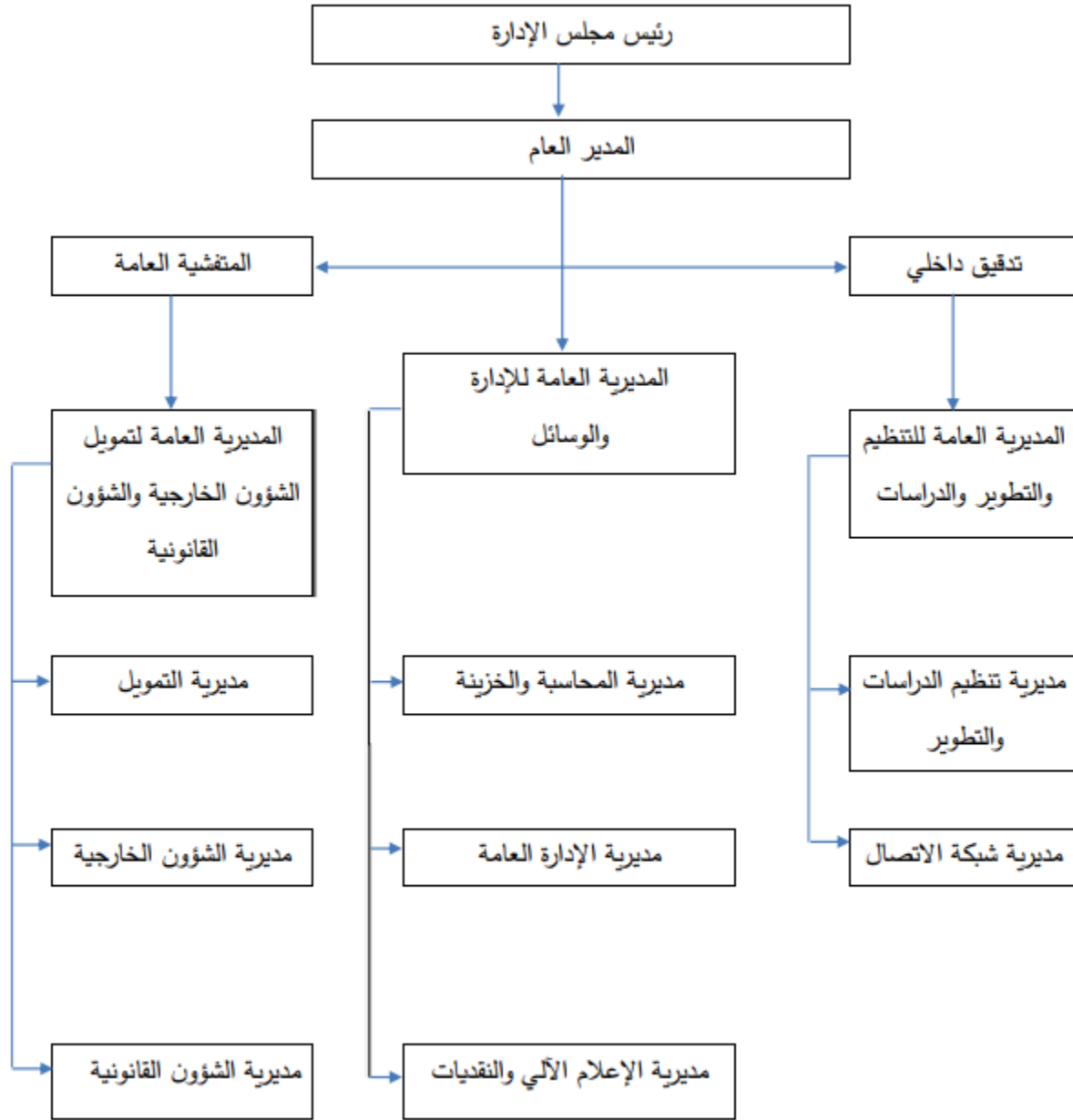
2009: رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج.

2015: إنشاء معهد البحوث و التدريب في المالية الإسلامية (مبتما).

2015: إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000 دج.

- الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة: طبقا لقرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12/04/1999 المتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي العام للبنك، فقد قرر هذا المجلس إصدار هيكل تنظيمي جديد للبنك يلغي ويعوض الهيكل التنظيمي السابق المصادق عليه في 30/18/1993 .

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة



المصدر : www.albaraka-bank.com بتاريخ: 2023/01/20.

2- قياس المخاطر في بنك البركة الجزائري:

لقد قامت مجموعة البركة المصرفية بإصدار دليل إدارة المخاطر للمجموعة، وطلبت من كافة الشركات المصرفية التابعة لها بإعداد أدلتها الخاصة بإدارة المخاطر. أن دليل إدارة المخاطر لبنك البركة الجزائري تم إعداده على ضوء الإرشادات والتوجيهات الواردة في دليل المجموعة، وذلك بهدف ضمان درجة أعلى من التناغم مع المجموعة، ومن التنسيق والثبات فيما بين الشركات المصرفية التابعة للمجموعة في كافة

القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر. علاوة على ذلك، يأخذ دليل البنك هذا بالاعتبار التشريعات والقوانين والمتطلبات الرقابية الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية في الجزائر.

– أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري: والتي يمكن إدراجها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري

البيانات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الميزانية	157073	162772	193 573	210344	248633	270 996
حقوق الملكية	22965	23813	23463	24312	24546	27 429
الودائع	125768	131175	154562	170137	207891	223995
التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء	63354	80888	96458	110711	139677	156460
الالتزامات خارج الميزانية	51662	64072	61083	64210	72110	61124
الناتج المصرفي الصافي	7760	7473	7818	8539	8668	11850
الناتج الخام	-----	4307	4108	3984	3548	5 167

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماً على التقارير المالية لبنك البركة الجزائري للسنوات (2013-2018)

وندرج الجدول الموالي الذي يشمل قيمة التغير ونسبة التغير للقيم المدرجة في الجدول اعلاه وذلك بإستخدام التحليل الأفقي.

الجدول رقم(03): التحليل الأفقي لاهم مؤشرات بنك البركة.

البيانات	نسبة التغير (2014-2013)		نسبة التغير (2015-2014)		نسبة التغير (2016-2015)		نسبة التغير (2017-2016)		نسبة التغير (2018-2017)	
	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الميزانية	56.99	3.6%	30801	18.92%	16.771	8.66%	38.239	18.20%	22 363	8,99%
حقوق الملكية	845	3.7%	-350	-1.47%	849	3.62%	234	4.62%	2 888	11% +75%
الودائع	57.40	4.6%	28794	22.89%	15.575	10.08%	37.754	34.50%	16000	7.69%
التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء	17.273	27.3%	15565	19.24%	14.258	14.78%	28966	26.16%	16 783	12.02%
الالتزامات خارج الميزانية	-11213	-27.72%	-2989	-4.66%	3127	5.12%	7.900	12.30%	-10 984	-15.23%
الناتج المصرفي الصافي	287-	3.7%	345	4.62%	721	9.22%	8.539	10.87%	8 539	36% +69%
الناتج الصافي	214	5.2%	-199	-4.62%	- 125	-3.02%	486-	-4.86%	1 183	29% +70%

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماً على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري للسنوات 2013-2018.

من خلال الجدولين السابقين يمكن ملاحظة أن :

- ✓ **مجموع الميزانية:** الملاحظ أنه عبر كل السنوات (2013 الى 2018)، هناك زيادة متتالية في مجموع الميزانيات، حيث تقدر نسبة التغير فيها من 3% الى 19% وهذا يدل على توسع إستثمارات البنك ونمو عملها عبر هذه السنوات.
- ✓ **حقوق الملكية:** أيضاً ما لوحظ في زيادة مجموع الميزانية يلاحظ في زيادة حقوق الملكية وهذا يعني مصداقية عمل هذه البنوك والذي تسبب في زيادة المشتركين في رأس مال البنك.

✓ **التمويلات:** يلاحظ في ارتفاع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن عبر ثلاث السنوات الأخيرة مقارنة بما مضى وذلك بسبب القرار الذي اقرته الحكومة في دعم المشاريع المصغرة أو ما يسمى بالمقاوالية.

✓ **الإيراد المصرفي الصافي:** ونتيجة للزيادات المتتالية عبر السنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018) في مختلف مؤشرات النمو بينك البركة الجزائري فإنه حتما سيكون الزيادة في نسبة الدخل الصافي لديها وهو ما كان متوقع حسب ما لوحظ في الجدول أعلاه.

✓ **ملاحظة هامة:** على الصعيد النقدي، أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى انعطاف تطور بعض المجاميع مقارنة بالفترة الطويلة التي دامت من 2001 إلى 2015، تميّز هذا الانعطاف بتقلص تدريجي في فائض السيولة المصرفية، وبالتالي، بلجوء أقل إلى امتصاصه في إطار تنفيذ السياسة النقدية. في حين، واصل تمويل الاقتصاد توسعه بوتيرة قوية، وبقي النشاط المصرفي مريحاً أولنظام المصرفي مستقرًا وصلباً، كما تشهد على ذلك المؤشرات المالية في هذا المجال.

3- حساب مؤشرات الخطر بينك البركة الجزائري: حيث قمنا بعمليات حساب أهم مؤشرات الخطر البنكية كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم(04): حساب مؤشرات الخطر لدى بنك البركة الجزائري.

نوع المخاطرة	2015	2014	2013	2012	2011
المخاطر الائتمانية: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ اجمالي القروض	4.16%	3.72%	3.72%	3.24%	3.14%
احتياطي الخسائر: القروض / القروض	1.98%	1.55%	1.10%	0.90%	0.58%
مخاطر السيولة: القروض/ الودائع	79.57%	61.14%	50.50%	49.76%	56.72%
مخاطر اسعار الفائدة: الاصول الحساسة اتجاه اسعار الفائدة/ اجمالي الاصول	81.05%	76.25%	78.61%	78.93%	77.47%
مخاطر التشغيل: اجمالي الاصول / عدد العمال	215.32%	189.93%	193.20%	196.33%	177.31%
مخاطر راس المال: حقوق الملكية/ اجمالي الاصول	2.42%	14.62%	14.62%	14.66%	15.45%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقرير السنوي لبنك البركة.

وكقراءة للجدول السابق فلقد وجدنا نسب المخاطر الائتمانية تتراوح بين 3 الى 4% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض أما احتياطي القروض إلى إجمالي القروض فالنسب لم تتجاوز 2% وهذا ما يدل على أن المخاطر الائتمانية قليلة الخطورة مقارنة بينك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانياً: قياس المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANQUE.

وذلك من خلال عرضنا لأهم المؤشرات للتقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات 2011. 2012. 2013. 2014. 2015.

1- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك في الجزائر من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية عبر مختلف النشاطات التي يقوم بها وفيما يلي نستعرض نشاته ونشاطاته وهي كما يلي:

- **تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمقتضى المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 وبعدها تم تسجيله في قائمة المؤسسات المالية، كما نصت المادة 2 من المرسوم على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له شخصية قانونية واستقلالية مالية، ويعتبر تاجراً في كل تصرفاته وعلاقته مع الغير ومن ثم فهو يخضع إلى:

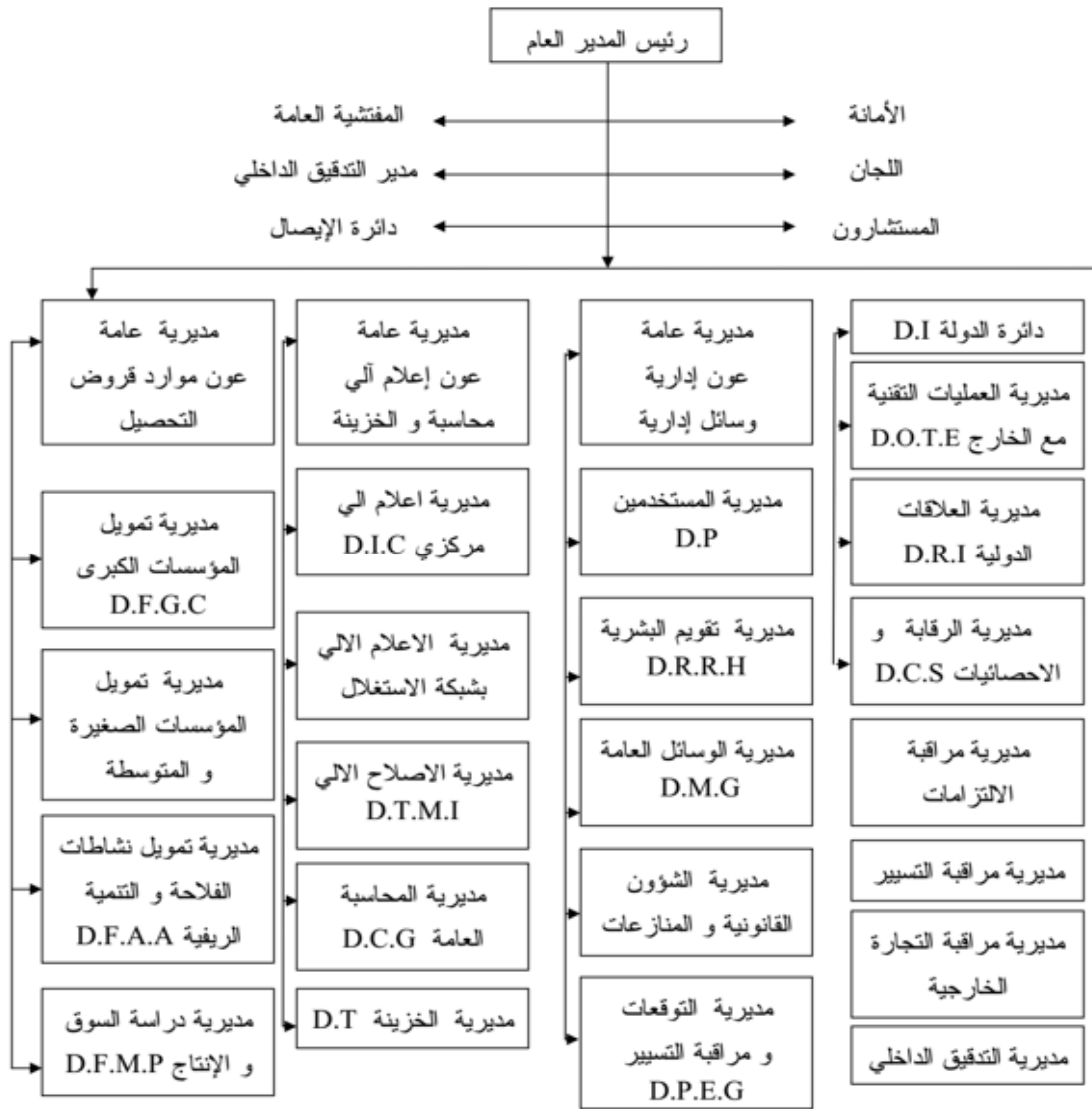
✓ القواعد العامة المتعلقة بنظام القرض والبنك.

✓ الترتيبات القانونية والتنظيمية السارية المفعول فيما يتعلق بأهدافها وأعمالها وهيكلها

وكما نصت المادة 3 من المرسوم على أن المقر الاجتماعي للبنك في البليدة و يمكن للبنك فتح فروع و وكالاته وشبايكه في إطار تنظيم لا مركزي يتماشى مع الأهداف المرسومة له بالتجانس مع السياسة التنموية والحكومية المتفق عليها. هذا وبحكم نظامه التأسيسي فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33.000.000.000 مقسم إلى 33000 سهم وقيمتها الأحادية 1000.000 وتخضع للتنظيمات والقوانين المنصوص عليها في قانون 88/81، ترتيبات القانون التجاري وكذا القانون التأسيسي والنصوص الملحقه.

- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: ويمكن ايضاح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2- تطور اهم المؤشرات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- العنصر البشري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

والجدول الموالي يبرز تطور العنصر البشري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من الفترة (2011-2015)

الجدول رقم (05) : عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

عدد العمال	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد الإجمالي للمستخدمين	13839	14662	14817	14927	14965	15		
منهم عدد الجامعيين	10200	10800	10900	11520	13500			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول اعلاه يمكن القول ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يملك عدد لا بأس به من المستخدمين ونلاحظ ان العدد الاجمالي للمستخدمين كان الاكبر في سنة 2015 حيث قدر العدد بـ: 14965 مستخدم وذلك بسبب السياسة التي انتهجها البنك والتي ترمي لتوسيع نشاطه من خلال فتح وكالة في كل دائرة عبر التراب الوطني اما عن عدد المستخدمين الجامعيين في سنة 2015 شهدت أكبر عدد لهم حيث قدرت بـ: 13500 مستخدم جامعي.

الجدول رقم (05): أهم مؤشرات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

البيانات	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الميزانية	811387	879705.78	832544	794767	701696
الودائع	657260	612902	498191	532561	427615
القروض	373984	934916	317615	289605	300801
حقوق الملكية	77583	75693	73862	68171	45953
إلتزامات الممنوحة خارج الميزانية	20785	185639	179882	141737	— — —
الإلتزامات المستلمة خارج الميزانية	236615	210431	186837	198442	— — —
ديون اتجاه المؤسسات المالية	108382	115121	91382	82605	81892

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وندرج الجدول الموالي الذي يشمل قيمة التغير ونسبة التغير للقيم المدرجة في الجدول اعلاه وذلك باستخدام التحليل الافقي.

الجدول رقم (06): التحليل الافقي لمؤشرات ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

البيانات	نسبة التغير (2012-2011)		نسبة التغير (2013-2012)		نسبة التغير (2014-2013)		نسبة التغير (2015-2014)	
	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الميزانية	68318.78	%8.41	-47161	%5.66-	-37777	-%4.75	-93071	-%11.7-
الودائع	44358-	-%6.74	-114711	-%18	34370	-%6.89	104946-	-%19.7-
القروض	39068-	-%10.44	17301-	-%5.16	-28010	-%8.81	11196	-%3.86
حقوق الملكية	1892-	-%2.43	1829-	-%2.41	-5691	-%7.70	-22218	-%32.59
الالتزامات الممنوحة خارج الميزانية	22215-	-%10.86	-5757	-%3.10	-38145	-%21.20	— — —	— — —
الديون اتجاه المؤسسات المالية	6739	-%6.21	23739-	-%20.62	8777-	-%9.60	713-	-%8.63
الالتزامات خارج الميزانية	-26184	-%11.06	-23594	-%11.21	11605	-%6.21	— — —	— — —
الناتج الصافي	65	-%26	340	-%107.94	377	-%57.56	288	-%27.91

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2011-2015)

– حساب مؤشرات الخطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية: والجدول التالي يضم حساب مختلف المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم (07) : حساب مقاييس الخطر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

2015	2014	2013	2012	2011	نوع المخاطرة
%4.89	%4.37	%3.86	%3.91	%3.75	– المخاطر الائتمانية: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض
%4.05	%3.13	%3.69	%2.84	% 1.35	– احتياطي خسائر القروض/القروض
%70.34	%54.37	%63.75	%54.64	%56.90	– مخاطر السيولة : القروض /الودائع
74.68%	78.66%	84.02%	83.46%	85.25%	مخاطر اسعار الفائدة:الاصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/اجمالي الاصول
%4102.46	%4083.29	% 4213.26	%4453.92	%5286.02	مخاطر التشغيل: اجمالي الاصول/ عدد العمال
%7.48	%11.18	%11.83	%11.59	%10.63	مخاطر رأس المال: حقوق الملكية / اجمالي الاصول

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن :

✓ نسبة المخاطر الائتمانية في حدود 3 إلى 5% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ، أما احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض فالنسب تتراوح بين 1 إلى 4% وسجلت أعلى نسبة سنة 2015 حيث قدرت بـ: 4.05%.
 ✓ مخاطر السيولة هي الأخرى مرتفعة حيث تفوق في الغالب نسبة 50% وقد سجلت في 2015 أعلى نسبة حيث قدرت بـ 70.34%:

✓ – مخاطر أسعار الفائدة مرتفعة جدا فقد وصلت سنة 2011 إلى حوالي 85.25% أما عن مخاطر رأس المال فالنسب كانت فوق 8% من 2011 إلى غاية 2014 لتتخفف في 2015 إلى نسبة 7.5% وبالتالي فبنك الفلاحة والتنمية الريفية معرض لمخاطر رأس المال ومن ثم وجب عليه زيادة رأس المال لحماية أموال المودعين.

خاتمة:

في ظل الإفتتاح على العالم الخارجي و حرية السوق الدولية و اشتداد المنافسة على الأسواق الخارجية، عرفت عمليات التجارة الدولية تطورا هاما، مما أدى الى تعقيد عملياتها و تطور أخطار المعاملات سواء تعلق الأمر بالمبادلات التجارية او انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال. ونتيجة اتطور اقتصاديات الدول عن طريق تنشيط و تفعيل العلاقات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة، تتدخل البنوك التجارية كوسيط مالي من أجل تمويل مختلف عمليات التجارة الدولية وانعاش الاقتصاد ومنح فرص للمتعاملين الاقتصاديين الذين كانت وما زالت تواجههم أخطار مختلفة في معاملاتهم الدولية و التي ا زدت من حدتها في الآونة الأخيرة، وذلك بمنح تقنيات تمويل من شأنها تلبية حاجات المتعاملين مع ضمان تغطية للمخاطر التي تواجههم بالتسيير العقلاني الذي من شأنه يقلل لأقصى حد ممكن منها. وذلك عن طريق ما يسمى بادوات التحوط وإدارة المخاطر ، حيث كان لزاما على البنوك التقليدية والاسلامية على حد سواء البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص او التقليل من المخاطر من خلال ادارة هذه المخاطر داخل البنوك.

نتائج البحث: ونلخصها فيما يلي.

✓ أن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء او تفریق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛
 ✓ إذا كانت أية معاملة مالية تنطوي على مخاطرة، فإن السعي إلى التحوط ضد المخاطر أو إدارتها يعتبر مطلب ملحا وبالتالي فان ادارة المخاطر هي ضرورة لانجاح البنوك واستمرارية عملها؛ فبحسب القانون فإن المشتقات المالية التقليدية التي لا يراد منها التسليم وإنما التسوية

على فروق الأسعار تعد من الرهان الذي لا يعترف به القانون العام، ومن ناحية اقتصادية فإن هذا التعامل لا يختلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل مجرد مبادلة يربح منها طرف ويخسر الآخر ؛

✓ انه يوجد اختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يمكن حصرها في النقاط التالية:

- البنوك التقليدية تعتمد في التغطية من المخاطر على الخيارات والمبادلات والمشتقات المالية بالإضافة الى التوريد في حين تحجم البنوك الإسلامية عن استخدامها لمخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية .

- البنوك الإسلامية تقدم التمويل على اساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومن ثم فهي حريصة في تعاملاتها مع العملاء ، ولا تمول العملاء من دون ان تقيم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

إختبار نتائج الفروض: لقد جاءت إختبارات فروض هذه الدراسة على النحو التالي:

✓ تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية على المغامرة والرهان بينما تتم في البنوك الإسلامية على تقاسم المخاطر والارباح. ايضاً فرضية صحيحة لأنه يتم فيه قبول المعاملات التي لا يراود منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار تعد من الرهان الذي لا يعترف به القانون العام، ومن ناحية اقتصادية فإن هذا التعامل لا يختلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل مجرد مبادلة يربح منها طرف ويخسر الآخر، في المقابل نجد في عقود البيع الإسلامية التي تقوم على اساس المشاركة في المخاطر والارباح لكلا الطرفين وذلك لاقامة العدل ومنع اكل اموال الناس بالباطل.

✓ البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر. ايضاً صحيحة وقد تم ايضاحها من خلال الخلاصة التي توصلنا اليها في الجانب التطبيقي وهو ان بنك البركة كان أكثر مقدرة على إدارة المخاطر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

التوصيات:

✓ على البنوك التقليدية والإسلامية تبني استراتيجية مصرفية شاملة، تعمل على تنظيم المكاسب من خلال الانفتاح على الاسواق المالية، ورفع الكفاءة عبر الاحتكاك بالبنوك الاجنبية على الساحة المصرفية المحلية والعالمية والتقليل من الخسائر المحتملة.

✓ لا بد للبنوك المركزية أن تميز في تطبيق معيار كفاية رأس المال ما بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية بحيث تراعي الخصائص المميزة لهذه المصارف بحيث تقوم البنوك المركزية بتفعيل الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية من خلال إنشاء دائرة مختصة في البنك المركزي لمتابعة الالتزام بالنواحي الشرعية ورفدها بأشخاص مؤهلين وذوي كفاءة شرعية ومصرفية.

✓ من الواضح أن هناك نقصاً كبيراً في أدوات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية. وفي ظل عولمة أسواق المال وزيادة حجم المخاطر وحدتها وسرعة انتقالها، وكذا في ظل متطلبات لجنة بازل 3.2.1، فإن ضرورة إيجاد منهج إسلامي لإدارة المخاطر تبدو جلية.

✓ ختاماً: يمكن القول إنه من الضروري على البنوك الإسلامية في جميع الدول أن تتفق فيما بينها من أجل تأسيس إستراتيجية اقتصادية لمواجهة مختلف التحديات، عن طريق الاندماج المصرفي والتوجه نحو التكامل فيما بينها للخلق تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع على المستويين المحلي والدولي.

الهوامش:

1) محمد مطر، أدوات الاستثمار: الإطار النظري والأدوات العملية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص 272.

2) منير إبراهيم هندي، الأسواق الحاضرة والمستقبلية: أسواق الأوراق المالية وأسواق الإختيار وأسواق العقود المستقبلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 1994، ص 323.

3) منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 634.

- 4) مائير كوهين، "الأسواق والمؤسسات المالية: الفرص والمخاطر"، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2007، ص: 487.
- 5) سعد عبد الخالق، "توريق الحقوق المالية"، شركة خدمات المعلومات التشريعية ومعلومات التنمية، http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?id=212&std_id=42.
- 6) مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص 237.
- 7) تسمية (Camels) هي الاختصار الانجليزي المقومات النظام، وهي: (Capital Adequacy) و (Asset Quality) و (Management) و (Earnings) و (Liquidity) و (Sensitivity to market risk).
- 8) محمد صالح الحناوي، "تحليل وتقييم الأسهم والسندات"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
- 9) عبد الكريم قنذوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، E-Kutub Ltd، الجزائر، 2016، ص: 42.
- 10) مفتاح صالح، قط سليم، المشتقات المالية الإسلامية كبديل للمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، جامعة خيضر محمد، بسكرة، 2016، ص: 14.
- 11) trend Jaquuilat , Bruno Solnik , 12 Marchés financiers Gestion de Portefeuille et de risques. Dunod, Paris, 1997, P 253. Be
- 12) عادل عبد الفضيل عيد، "الائتمان والمدائيات في البنوك الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 163-165.
- 13) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بالمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية التي تقتصر على تقديم خدمات المالية الإسلامية" المنامة، البحرين، ديسمبر 2005.
- 14) عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره ، ص 174.
- 15) القرآن الكريم، آل عمران، الآية: 37 .
- 16) عبد الستار أبو غدة، "ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي العربي، السلم، تداول الدين"، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية 19 مايو 2009، ص 7-8.
- 17) عبد الله العلفي، "أحكام الخيارات في الشريعة الإسلامية والقانون المدني"، دراسة مقارنة، دار النهضة، 1988م، ط1، ص 183-184.
- 18) Al-Amin Mohammad Al-Bashir(2003, Derivatives Instruments In Commodity Markets: An Islamic Analysis, Fifth conferancees Islamic economy. Al-baharin , P. 1012-1013.
- 19) عبد الرحيم الساعاني، "نحو مشتقات مالية إسلامية، لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة - السعودية، م 1419، 11هـ، 1999م، ص 69-89.